

المرحلات الأصولية

الباحث: الأخضر الأخضريري المشرف: أ.د. ملياني
جامعة وهران

مقدمة

الحمد لله الذي وثّق العباد بأحكام منتخبة مقصودة، والشكر له ما بدت
عرائس الحكم المحمودة، والصلاة والسلام على خير البرية محمد عدد الخلال
والسنن الممدودة، وعلى آله وصحبه وذريته و أمته ما تعاقبت نعم المولى
المجدودة.

أما بعد: فإنّ لعلم الأصول و المقاصد نفحات تستهوي الراغب بالأسحار،
وتلحّ على أسير الأبواب والأستار حيث ترينت بدثار العفة وشعار الأبرار،
فخطبت ودّ العزائم الأخيار، وأخذت بالحيازيم إلى حياض بنات الأفكار...،
حيث ألفت النظرات شباكه على الأوزاع، على بطن ورجلين وأرباع، وضربت
الأحساس في الأسباع، والله يهدي من يشاء إلى معترك وادي السباع..
حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ عَسْرًا عَلَيَّ طَلَابُكَ ابْنَةُ مَخْرَمٍ

إنّ الاشتغال بمنهج الضبط و الاستدراك يقتضي أزودة تستغرق بيان
العشيرة، وعوائد أهل العتيرة، ومناسبات أرباب الوتيرة، وهمم أحكمتها المريرة
وملاك ذلك كله: أنّ الأئمة لزوما من قريش، وأنّ الناس تبع لهم ما بقي منهم
اثنان، والريادة للآحاد حيث أبان...

تعددت مناهج الوصول آحادا وتواترا، وتوزعت نظرات المتوسمين ائتلافا
وتنافرا باعتبار ما تتشوف إليه تيامنا وتياسرا، فكان السالك ضابطا أو محصلا أو
مستدركا أو مستثمرا، وتأيّد المتفرد بأن رابعت إليه الخصال تباعا وخلفة وتباريا،
ونهبضت أطلاؤها من كل مجثم منحة وطوعية ،

وإذا أرخى الليل سدوله وأظلم ، فعند الصباح يحمد القوم السرى، ويصر
ذو العينين منازل القرى، فينصب الخيام إقامة، ويكفى القدور كفاية...، ف
«اصنعوا لآل جعفر طعاماً، فقد أتاهم ما يشغلهم ، كبلتهم الأحكام والحكم ،
وشببتهم في الورى الأسفار والأفلام ، بجلب الصلاح ودرء الفساد حيث شاء العالم...
كشف مسبار ذي المقلتين عن طائفة من التأملات والمسالك على وجه أُنعت عنده
المدارس المألوفة والطرق المحفوفة، فكانت على أربعة أنحاء: مدرسة ضبط المتن
ومدرسة تحصيل الأصول والمناهج، ومدرسة تمحيص الأصول والمناهج، ومدرسة
الاستثمار، وعند التراجع توزعت مناهج أهل العلم فكانت على ثلاثة أنواع: المنهج الفقهي،
والمنهج الأصولي، والمنهج المقاصدي... وعند عتبات النهج المقاصدي تفرقت الطرق
إلى ثلاثة: طريقة الشاطبي، وطريق ابن عاشور، وطريقة المقامات والارتقاء...

مقاصد المحققين:

يؤم مقاصد تحقيق التراث جملة من الإنعامات النظرية المترددة وفق تردد المصالح
الحالية أو المآلية، ووفق تباين بواعث التحصيل العاجل، أو الآجل، أو هما معاً، على معنى
أن القاصدين على أربعة أنحاء:

أولاً: قاصد لرتبة إخراج النصوص التراثية من حيز الماصدقات التي قيلت فيها إلى
واقع الاعتناء بالمروروث التراثي.

ثانياً: قاصد لرتبة الإخراج اللفظي مع تحصيل المناهج والأصول، وههنا يرتقي العاني
من المنطوقات إلى المفهومات ارتقاءً يتميز فيه عن نظيره القاصر، إذ إنَّ تحصيل القواعد
من المفهومات لا يتيسر لأي أحد.

ثالثاً: قاصد لمقصود من سبق بزيادة قصد التمحيص، وفيها يتجرد الممعن من وصف
التسليم لأصول من تقدّم، سالكا مسلك نقد المتن وتمحيص الأصول قبل استقبال
مرحلة الأعمال والاستثمار، ومتمثلاً بقاعدة: (المزية لا تقتضي الأفضلية).

وهذه وجهة من تجرّد من كل تقليد، ورفض مقولة الاستنساخ الفكري على
وجه تكرر فيه كليات أرباب العصمة، لأنَّ عدم الاشتراك والتعقيب على التراث
لكونه تراثاً يؤذن بعصمته.

رابعاً: قاصد لرتبة الإخراج والتحصيل والاستثمار، وفيها يتعدى صاحب حدود ملامسة الألفاظ ودلالاتها إلى أعمال ما استنبط في النوازل، وفي غير ما سيقّت له الأصول والكليات.

على معنى: أنّ خوض غمار الاعتناء بالتراث ليس مقصوداً بالقصد الأول، وإنّما هو تابع لمحاكاة من سلف في تطبيقاته، محاكاةً في غير المسائل المؤصلة اعتباراً بالحال والمآل.

والحاصل: أنّ النظرات إلى المذكورات السابقة: منها المقتضية، ومنها القاصرة، ومنها المتعدية تعدياً مطلقاً، ومنها المتعدية تعدياً مقيداً...، دلّ على ذلك الاستقراء والتتبع.

وعليه: فإنّ مدارس معالجة ما هو موثّق في الآثار، توزعت على ما هو مدوّن في الفكر والنظر، مع القول بأنّ التحقيق وُصلة بين الخلف والسلف. ورتبة الانتساب لأصول من سبق مرتبة وفق قصد من لحق، فوصلة دون وصلة كما هو معلوم...

وإن النظر السعيد ليقف مع مدرسة تخريج الأصول و القواعد و المسالك ، وأن تحصيل ذلك من أشرف العلوم على الإطلاق...، فكان هذا العمل مخرجاً لذوي الألباب من المستثمرين و المترجمين لمناهج التخريج..

تقوم هذه المدرسة على توثيق المتون، وهو القدر المشترك بين أرباب المناهج، والإحالة فيه على أصول المسلك الأول، ولولا كراهة التكرار، لأعدنا القول ههنا بما للعلماء في ذلك، ولكن التنبيه على أنّ ذلك قد أوضحناه أولاً يغني عن ذلك.

أمّا القدر الزائد في هذه المدرسة:

فهو سبر المخبّات، وتحصيل القواعد المهمات من النصوص والأمّهات، وجلب أقوال من السلف لبيان أصولهم ومستنداتهم حال انتفائها، والانتفاء معلوم من مدوناتهم.

ولو بيّن الأصل قواعده، لصرف همّة الفرع إلى استثمار تلك القواعد في المحدثات والطوارئ، وهذه مشقة ورثها الخلف عن السلف.

أقدمت هذه المدرسة على هذا المهم إقدام الشجاع على وادي السباع، وتوسطت في معترك أنظار الناظرين، وزئير الزائرين^١، مع عقد العزم على استنطاق النصوص لتحصيل الخلفية التأصيلية المعول عليها.

ومن مقاصد هذه المدرسة:

1- ضبط المتن والنصوص.

2- استخراج الأصول العامة التي عول عليها الفكر التراثي.

3- تهذيب نسبة الأصول لأصحابها.

ومن وسائل تحصيل المقصود في هذه المدرسة:

الاستقراء والتتبع الكامل للمدونات التراثية.

ومن رواد هذه المدرسة:

ابن رشد الحفيد في كتابه: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، حيث قال في المقدمة: «إنّ غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكّرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبية على نكت الخلاف فيها، ما يجري مجرى الأصول والقواعد لما عسى أن يردّ على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع...»^٢.

والقدّر المحصّل من هذا النص هو: أنّ غرض ابن رشد الحفيد من استعراض مسائل الأحكام: استخراج أصول المسائل وقواعدها، أما إعمال ما استنطق، فتلك دعوى لم تتحقق معالمها في بداية المجتهد إلاّ تنبيهاً في التوطئة التي استهل بها سفره.

يدل على التقرير السابق النماذج والأمثلة التالية:

قاعدة الضبط و التحديد

قاعدة الورع

قاعدة نوط الأحكام بالأوصاف و المعاني لا بالأسماء و الأشكال

وسأقتصر تحقيقاً على مقررات القاعدة الثالثة

القاعدة الثالثة : نوط الأحكام بالأوصاف و المعاني لا بالأسماء و الأشكال :

لما اقتضت حكمة التشريع تعليق الأحكام بالمصلحة جلبا والمفسدة دفعا ورفعا، فإنها أهملت النظر إلى الأسماء والأشكال في الحلال والحرام غالبا، وأوصت بذلك إجمالا وتفصيلا. وقد شهد بذلك الاستقراء والتتبع. فلم تحرم الخمر: إلا لكونها تذهب العقول بدون اعتبار الاسم أو الشكل.

ولم تنه عن الزنا إلا لحفظ الأنساب والأعراض، ولا عن الربا إلا لحفظ الأموال والأعراض.

ومن مقاصد الالتفات إلى المعاني، تحقيق مصلحة إلحاق ما لا نص فيه وموافقة المراد استفسادا أو استصلاحا.

أما التعلق بالأسماء فقد يورث تناقضا من حيث تحريم ما يجوز وتجويز ما يحرم؛ كالجمع بين العرية والربا، وبين خنزير الماء وخنزير البر تحريما، وبين الجورب الحالي والجورب القديم تجويزا بالمسح عليها، قال ابن القاسم في المدونة: لم يكن مالكا يجيبنا في خنزير الماء بشيء ويقول: أنتم تقولون خنزير. وقال ابن القاسم: وأنا اتقيّه. ولو أكله رجلا لم أره حراما.

ولتوقف مالك توجيهات:

الأول: أنه توقف فيه لعموم قوله تعالى: (أحل لكم صيد البحر)، وقوله سبحانه: (ولحم الخنزير). الأولى تبيحه والثانية تحرمه.

الثاني: أنه توقف إنكاراً على من سماه خنزيراً، وأنه لا ينبغي تسميته خنزيراً ثم السؤال عن أكله، حتى يقال: إنهم أكلوا لحم خنزير^٥.

ونحن أطلقنا على ما يلبس في الرجلين الاصطناعي اسم الجورب فأجزنا المسح عليه دون الالتفات إلى زمن الخطاب لبيان علة جوازه.

تقرير ذلك: أن حديث المغيرة بن شعبة -- أن النبي --: «توضأ ومسح على الجوربين والتعلين^٥. إنما جاء عاماً ولم يحدد مسمى الخلف والجواب، ولا قيده بقيود تحدد حقيقته، ومع هذا فإن الفقهاء وضعوا شروطاً للمسح عليها وهي كونهما مجلدين أو منعلين وكونهما ضيقتين... ولا شك أن هذا التخصيص محله نظرية المقام لأن النبي -- أجاز المسح على ما كان معمولاً في زمانه.

قال ابن شاس: «لا شك في جواز المسح على الخف الذي اعتاده العرب إذا كان مفرداً ساتراً لمحل الوضوء صحيحاً^٥.

قال الكساني: «إن جواز المسح على الخفين ثبت نصاً بخلاف القياس، فكل ما كان في المعنى الخف في إدمان المشي عليه وإمكان قطع السفر به يلحق به، وما لا فلا، ومعلوم أن غير المجلد والمنعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فتعذر الإلحاق، على أن شرع المسح إن ثبت للترفيه لكن الحاجة إلى الترفيه فيما يغلب لبسه»^٥.

وعليه: فإن موافقة القصد تقتضي معالجة الواقع الذي تنزل فيه الخطاب لاقتناص علل التجويز أو المنع للجمع بين ما تماثلت معانيها وإن اختلفت أسماؤها، والتفريق بينما تناقضت عللها وإن اتفقت أسماؤها. وهو المناطق المتعلقة به في حكم التصوير الفوتوغرافي، والحرير الاصطناعي.

ويدخل في المذكورات ما مثل به ابن عاشور في مسائل قتل الساحر^٥.

وحقيقة الحراة والصدقة المشروط فيها حق الاعتصار التي تؤول إلى الهبة والعطايا المشروط فيها تصرف المعطي إلى موته.

والحاصل أن الالتفات إلى هذا الوصف لا يحقق انسجاما بين قصد المكلف والشارع، ولا تنضبط عنده القوانين الشرعية.

ولكن يجب أن ننبه إلى أن إهمال الأسماء في التشريع هو من القواعد الأغلبية التي وردت عليها استثناءات؛ حيث اهتم المشرع بالاسم والمسمى في التحريم خاصة، وترجم لذلك بالنهي عن كلمة «راعنا» وتحريم إطلاق بيع الحصاة في المعاملات، وإن كانت حقيقة البيع مشروعة؛ للخلفية الجاهلية التي يحملها الاسم، ولكونه يذكر بأصول الميسر والقمار.

وعليه: فإن اللفظ قد ينسجه الاستعمال، وهو الفهم الذي انقذ عند مالك في منعه الشرب من أكواب الخمر؛ لأن شكلها يذكر بمجالس الفساق، وبالخمرة المحرمة. ولا أراها إلا احتكاما إلى الشكل في النهي.

وكل ذلك يؤكد خاصية الأغلبية في تكريس واعتبار القواعد الشرعية.

الخاتمة :

إن الحديث عن ترجمة القواعد بعد تخليصها بمنهج لذو انحاء لا يجمع شتاته الا أهل التأيد والتوفيق ، ولا يحده الا التمهيص والتدقيق مع تسور الليالي ذوات العدد ، فان تكتمت الرسوم فلم تكلم ففي التعبد ملاذ آمن حيث سكب العبرات وجلب العبرات وجلب العبارات في مقام كشف الأسرار.

ولا يكون ذلك إلا بسلامة أدوات النظر وتقوية للدليل المعتبر بمنهج التواتر وفق ما اصطالحنا عليه مقامات تخريج القواعد و الأصول و المناهج .

وكل مقام يحقق القصد من حيث انفراده بله من حيث اجتماعه، والقصد من ذلك تحصيل الطمأنينة لدى المكلف حين ترجمة الأحكام على الهيئة المتشوف إليها شرعا.

على أن يستغرق هذا المنهج النصوص القرآنية والنبوية وتحليص الأحكام وفقها وليكن المنهج المنتخب في تخريج الأصول و القوانين و القواعد تربصا بمراحل تنزيلها ..

وكانت الغاية من تدوين النهج :

- تجديد النظر ومسالكه بما يتفق ورغبة المكلف وحظوظه أي اعتبار بطمأنينة الجالبة للامتثال.

- الارتقاء من المرقوم إلى ما اندرس و تنوسي ..

-إعمال النصوص باعتبار الخلفية الشرعية الباعثة على التشريع.

-إعادة الاعتبار لأصول مدرسة الاستثمار وذلك بإخراج المقاصد من التنظير الفلسفي والتأصيل المجرد إلى ترجمة المناهج والأصول.

ثم إني التمس أن يستهدف هذا العمل بالنقد والتمحيص والتصحيح ممن تأهل توقيعها عن رب الأحكام والمناهج.

والله أسأل أن ينفع من كتبه أو قرأه أو حصله أو سعى في شيء منه والله يعصمنا من الزلل ويوفقنا في القول والعمل.

,,, و كتبه أبو عبد الرحمن الأخضرى